

اقتراح قانون بشأن انضمام الكويت إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية



اقتراح قانون رقم (-- / ٢٠١٤) بشأن انضمام الكويت إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية

- بعد الإطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ في شأن ضريبة الدخل الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون غرفة تجارة وصناعة الكويت لسنة ١٩٥٩،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٤ بشأن المناقصات العامة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٨م في شأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهن المصرفية والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
- وعلى القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٦ بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
- وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٧ في شأن حماية المنافسة،
- وعلى القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية،
- وعلى القانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (٦) لسنة ١٩٨٠ بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية،
- وعلى المرسوم الأميري الصادر في ٧ يناير ١٩٧٩ في شأن وزارة النفط،

- وعلى مرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢ بإصدار قانون الشركات،
- وعلى القانون رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وصدرناه.

مادة (١)

تلتزم الكويت بالانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية (EITI) ، وتتولي مؤسسة البترول الكويتية اتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية للانضمام للمبادرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (٢)

تقدم مؤسسة البترول الكويتية في نهاية كل سنة مالية مع الحساب الختامي للمؤسسة إلى كل من مجلس الوزراء وديوان المحاسبة تقريراً تفصيلاً عن علاقة المؤسسة بالمبادرة. ويبين ديوان المحاسبة ملاحظاته في شأن التقرير المشار إليه في الفقرة السابقة مرفقة مع الحساب الختامي للمؤسسة.

مادة (٣)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون .

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم (--- / ٢٠١٤) بشأن انضمام الكويت إلى

مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية

من ضمن ما جاء في النشرة التعريفية عن مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية (EITI) فإن مبادرة EITI هي ائتلاف عالمي من الحكومات، والشركات والمجتمع المدني يعمل معاً لتحسين الانفتاح والمساءلة في إدارة الإيرادات من الموارد الطبيعية.

ومعيار مبادرة EITI هو مجموعة من سبعة متطلبات ينبغي على البلدان استيفاؤها لكي يُعترف بها كبلدان مرشحة للمبادرة، وفي نهاية المطاف كبلدان ممتثلة بالمبادرة، ويشرف على المعيار مجلس إدارة دولي للمبادرة يضم أعضاء من الحكومات والشركات والمجتمع المدني.

بالتزام البلد بتنفيذ معيار المبادرة، يتعين عليها الإفصاح عن الضرائب وغيرها من المدفوعات التي قدمتها شركات النفط والغاز والتعدين للحكومة في تقرير سنوي للمبادرة، ويجب أن يتضمن التقرير أيضاً معلومات توضيحية عن قطاع الموارد الطبيعية، بما في ذلك: بيانات الإنتاج، وملكية الدولة، والتحويلات إلى الحكومة المحلية، ومعلومات الترخيص، والشركات المملوكة للدولة، والاستثمارات في التنمية الاجتماعية والبنية التحتية، كما يشجع البلد على إدراج معلومات إضافية، مثل: ملكية المنفعة، وشفافية العقود ومدفوعات العبور؛ بجمع هذه المعلومات في تقرير المبادرة، يتسنى للمواطنين أن يطلعوا بأنفسهم على كيفية إدارة حكومتهم لثرواتهم من الموارد الطبيعية.

إن الشفافية يمكن أن تؤدي إلى المساءلة فقط إذا توفر الفهم والاستيعاب لما تعنيه الأرقام، وعليه ينبغي إدارة حوار عام حول ثروة البلد من الموارد الطبيعية، لذا يتطلب معيار المبادرة أن تكون تقارير المبادرة مفهومة، ويتم نشرها على نطاق واسع، وأن تسهم في إثراء الحوار العام.

أما فوائد تنفيذ معيار المبادرة فهي وفقاً لنشرة EITI :

- تستفيد الحكومات من تطبيق معيار معترف به دولياً للشفافية يؤكد التزامها بالإصلاح ومحاربة الفساد، ويؤدي إلى تحسين عملية تحصيل الضرائب وتعزيز الثقة والاستقرار في هذا القطاع الاقتصادي المتقلب.

- تَسْتفِيد الشركات من وجود ساحة للممارسة متكافئة الفرص، يتعين فيها على جميع الشركات الإفصاح عن نفس المعلومات، كما تستفيد أيضاً من مناخ استثمار أفضل وأكثر استقراراً تستطيع من خلاله التفاعل بشكل أكبر مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني.

- يستفيد المواطنون والمجتمع المدني من تلقي معلومات موثوقة عن هذا القطاع، ومن وجود منبر لأصحاب المصلحة المتعددين يستطيعون من خلاله مساءلة حكوماتهم والشركات العاملة في بلادهم بشكل أفضل.

- يتم تعزيز أمن الطاقة من خلال ساحة للممارسة أكثر شفافية وأكثر استواءً.

- يُشجّع هذا الاستقرار المتزايد بدوره على تأمين استثمارات طويلة الأجل في مجال الإنتاج ومن ثم تحسين موثوقية مصادر الطاقة.

إن الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والمعادن، في أي بلد هي ملك لمواطنيه، واستخراجها يؤدي إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، غير أن سوء إدارة تلك الموارد قد أدى في كثير من الأحيان إلى الفساد وحتى الصراع.

إن المزيد من الانفتاح حول كيفية إدارة البلاد لثروتها من الموارد الطبيعية هو أمر ضروري لضمان أن تعود تلك الموارد بالفائدة على جميع المواطنين.

وحتى يعمل معيار مبادرة EITI فينبغي أن يكون لكل بلد من البلدان المنفذة للمبادرة أمانة وطنية للمبادرة خاصة بها، وكذلك مجموعة من أصحاب المصلحة المتعددين تضم أعضاء من الحكومة والشركات ومنظمات المجتمع المدني، ثم يتم اختيار ممثلين عن البلدان المنفذة للمبادرة لعضوية مجلس الإدارة الدولي للمبادرة، وتوفر الأمانة الدولية للمبادرة الخدمات لمجلس إدارة المبادرة وتدير العمل اليومي للمبادرة على مستوى العالم.

علماً بأنه تم اعتماد مبادرة EITI من قِبَل الأمم المتحدة، ومجموعة الدول الثماني G8، ومجموعة الدول العشرين G20 والاتحاد الإفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من قرار مجلس الوزراء بانضمام الكويت لمبادرة (EITI) منذ مايو ٢٠١١ م إلا أنه

لم تتخذ أي خطوة لتنفيذ ذلك القرار، وعليه فإنه من أجل البدء في الانضمام إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية أعد هذا الاقتراح بقانون ناصراً في المادة (١) منه على أن تلتزم الكويت بالانضمام لمبادرة (EITI)، وتتولى مؤسسة البترول الكويتية اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون.

ونصت المادة الثانية على ان تقدم المؤسسة في نهاية كل سنة مالية مع الحساب الختامي إلى كل من مجلس الوزراء وديوان المحاسبة تقريراً تفصيلاً عن علاقة المؤسسة بمبادرة (EITI)، ويبين ديوان المحاسبة ملاحظاته في شأن هذا التقرير مرفقاً مع الحساب الختامي للمؤسسة.

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية



ماهي مبادرة EITI ؟

مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) هي ائتلاف عالمي من الحكومات، والشركات والمجتمع المدني يعمل معاً لتحسين الانفتاح والمساءلة في إدارة الإيرادات من الموارد الطبيعية.



لماذا نحتاج إلى المبادرة؟

الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والفلزات والمعادن، في أي بلد هي ملك لمواطنيه. يمكن أن يؤدي استخراج هذه الموارد إلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. غير أن سوء إدارة تلك الموارد قد أدى في كثير من الأحيان إلى الفساد وحتى الصراع.

إن المزيد من الانفتاح حول كيفية إدارة البلاد لثروتها من الموارد الطبيعية هو أمر ضروري لضمان أن تعود تلك الموارد بالفائدة على جميع المواطنين.

ماهو معيار مبادرة EITI ؟

معيار مبادرة EITI هو مجموعة من سبعة متطلبات ينبغي على البلدان استيفائها لكي يُعترف بها كبلدان مرشحة للمبادرة، وفي نهاية المطاف كبلدان ممتثلة بالمبادرة. ويشرف على المعيار مجلس إدارة دولي للمبادرة يضم أعضاء من الحكومات والشركات والمجتمع المدني.

تنفذ البلدان معيار المبادرة لضمان الانفتاح الكامل فيما يتعلق بكيفية إدارة ثروتها من الموارد الطبيعية.

بالترام البلد بتنفيذ معيار المبادرة، يتعين عليه الإفصاح عن الضرائب وغيرها من المدفوعات التي قدمتها شركات النفط والغاز والتعدين للحكومة في تقرير سنوي للمبادرة. ويجب أن يتضمن التقرير أيضاً معلومات

توضيحية عن قطاع الموارد الطبيعية، بما في ذلك: بيانات الإنتاج، وملكية الدولة، والتحويلات إلى الحكومة المحلية، ومعلومات الترخيص، والشركات المملوكة للدولة، والاستثمارات في التنمية الاجتماعية والبنية التحتية. كما يشجع البلد على إدراج معلومات إضافية، مثل: ملكية المنفعة، وشفافية العقود ومدفوعات العبور.

بجمع هذه المعلومات في تقرير المبادرة، يتسنى للمواطنين أن يطلعوا بأنفسهم على كيفية إدارة حكومتهم لثرواتهم من الموارد الطبيعية.

إن الشفافية يمكن أن تؤدي إلى المساءلة فقط إذا توفر الفهم والاستيعاب لما تعنيه الأرقام، وعليه ينبغي إدارة حوار عام حول ثروة البلد من الموارد الطبيعية. لذا يتطلب معيار المبادرة أن تكون تقارير المبادرة مفهومة، ويتم نشرها على نطاق واسع، وأن تسهم في إثراء الحوار العام.

ماهي فوائد تنفيذ معيار مبادرة EITI؟

تستفيد الحكومات من تطبيق معيار معترف به دولياً للشفافية يؤكد التزامها بالإصلاح ومحاربة الفساد، ويؤدي إلى تحسين عملية تحصيل الضرائب وتعزيز الثقة والاستقرار في هذا القطاع الاقتصادي المتقلب.

تستفيد الشركات من وجود ساحة للممارسة متكافئة الفرص، يتعين فيها على جميع الشركات الإفصاح عن نفس المعلومات. كما تستفيد أيضاً من مناخ استثمار أفضل وأكثر استقراراً تستطيع من خلاله التفاعل بشكل أكبر مع المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني.

يستفيد المواطنون والمجتمع المدني من تلقي معلومات موثوقة عن هذا القطاع، ومن وجود منبر لأصحاب المصلحة المتعددين يستطيعون من خلاله مساءلة حكوماتهم والشركات العاملة في بلادهم بشكل أفضل.

يتم تعزيز أمن الطاقة من خلال ساحة للممارسة أكثر شفافية وأكثر استواءً. يُشجّع هذا الاستقرار المتزايد بدوره على تأمين استثمارات طويلة الأجل في مجال الإنتاج - ومن ثم تحسين موثوقية مصادر الطاقة.

كيف يعمل معيار مبادرة EITI؟

يكون لكل بلد من البلدان المنفذة للمبادرة أمانة وطنية للمبادرة خاصة به، وكذلك مجموعة من أصحاب المصلحة المتعددين تضم أعضاء من الحكومة والشركات ومنظمات المجتمع المدني. يتم اختيار ممثلين عن البلدان المنفذة للمبادرة لعضوية مجلس الإدارة الدولي للمبادرة.

توفر الأمانة الدولية للمبادرة الخدمات لمجلس إدارة المبادرة وتدير العمل اليومي للمبادرة على مستوى العالم.

معيار مبادرة EITI



الحكومات تفصح عن إيراداتها

الاستثمارات في التنمية الاجتماعية والبنية التحتية (مطلوب)

التحويلات للحكومة المحلية (مطلوب)

الشركات المملوكة للدولة (مطلوب)



الشركات تفصح عن مدفوعاتها

بيانات الإنتاج (مطلوب)

ملكية الدولة (مطلوب)

معلومات التراخيص (مطلوب)

شفافية العقود (تتبع)

مدفوعات العبور (تتبع)

ملكية المنفعة (تتبع)



يتم نشر النتائج لخلق وعي عام وحوار مجتمعي حول الطريقة التي ينبغي للبلد اتباعها لإدارة موارده بشكل أفضل



يتم الإفصاح عن إيرادات الحكومة ومدفوعات الشركات مع المعلومات السياقية وتدقيقها بشكل مستقل في تقرير المبادرة



مجموعة وطنية من أصحاب المصلحة المتعددي (تضم الحكومة والصناعة والمجتمع المدني) تقرر كيفية تنفيذ عملية المبادرة

متطلبات مبادرة EITI

ينبغي على الحكومة التي تعتزم تنفيذ معيار المبادرة اتخاذ خطوات معينة قبل التقدم إلى مجلس الإدارة الدولي للمبادرة للحصول على صفة البلد المرشح للمبادرة. تتضمن تلك الخطوات: إصدار بيان صريح عن التزام الحكومة، ووضع خطة عمل تحدد الأهداف التي يريد البلد تحقيقها من المبادرة وكيف يعتزم الوصول إلى وضع الامتثال بالمبادرة، وإنشاء مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين (MSG) مع الشركات والمجتمع المدني.

لتحقيق وضع الامتثال بالمبادرة، يتعين على البلدان استيفاء المتطلبات التالية لمعيار EITI:

- 1 المتطلب رقم 1**

يتطلب معيار المبادرة إشرافاً فعالاً من قِبل مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين.
- 2 المتطلب رقم 2**

يتطلب معيار المبادرة نشر تقارير المبادرة في الوقت المحدد.
- 3 المتطلب رقم 3**

يتطلب معيار المبادرة نشر تقارير المبادرة التي تتضمن المعلومات السياقية المتعلقة بالصناعات الاستخراجية.
- 4 المتطلب رقم 4**

يتطلب معيار المبادرة نشر تقارير شاملة للمبادرة تتضمن الإفصاح الكامل من قِبل الحكومة عن إيراداتها من الصناعات الاستخراجية وكذلك الإفصاح الكامل من قِبل شركات النفط والغاز والتعدين عن كافة مدفوعاتها الجوهرية إلى الحكومة.
- 5 المتطلب رقم 5**

يتطلب معيار المبادرة عملية ضمان ذات مصداقية تطبّق المعايير الدولية.
- 6 المتطلب رقم 6**

يتطلب معيار المبادرة أن تكون تقارير المبادرة مفهومة، وتفعّل بنشاط، وفي متناول الجمهور، وتسهم في إثراء الحوار العام في المجتمع.
- 7 المتطلب رقم 7**

يتطلب معيار المبادرة أن تتخذ مجموعة أصحاب المصلحة المتعددين الإجراءات اللازمة بشأن الدروس المستفادة ومراجعة نتائج وأثر تنفيذ المبادرة.

التقدم الذي أحرزته مبادرة EITI

2009 (ديسمبر)

2

بلدان ممثلان



39

فترة مالية غطتها تقارير المبادرة



200 مليار دولار أمريكي

إجمالي قيمة الإيرادات التي تم الإفصاح عنها



2011 (ديسمبر)

12

بلداً متتلاً



97

فترة مالية غطتها تقارير المبادرة



570 مليار دولار أمريكي

إجمالي قيمة الإيرادات التي تم الإفصاح عنها



2013 (أكتوبر)

25

بلداً متتلاً



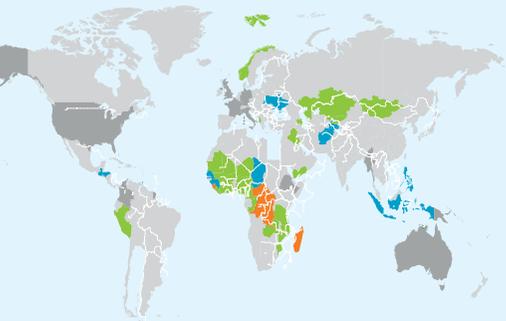
180

فترة مالية غطتها تقارير المبادرة



1 تريليون دولار أمريكي

إجمالي قيمة الإيرادات التي تم الإفصاح عنها



41 بلداً تنفذ مبادرة EITI

25 بلداً ممثلة بالمبادرة:

ألبانيا، وأذربيجان، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وغانا، والعراق، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وليبيريا، ومالي، وموريتانيا، ومنغوليا، وموزمبيق، والنيجر، ونيجيريا، والنرويج، وبيرو، وجمهورية الكونغو، وتنزانيا، وتيمور الشرقية، وتوغو، واليمن، وزامبيا.

16 بلداً مرشحة للمبادرة:

أفغانستان، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجواتيمالا، وغينيا، وهندوراس، وأندونيسيا، ومدغشقر، والفلبين، وسيراليون، وساو تومي وبرينسيبي، والسنغال، وجزر سليمان، وطاجيكستان، وترينيداد وتوباغو، وأوكرانيا. كما أعربت عدة بلدان أخرى، من بينها كولومبيا، وإثيوبيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، والممكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، عن نيتها في تنفيذ المبادرة، وتعمل حالياً من أجل استيفاء متطلبات الاشتراك في المبادرة.

35 بلداً

أعدت تقارير مبادرة.

181 فترة مالية

تم تغطيتها في تقارير المبادرة.

أكثر من تريليون دولار أمريكي

من الإيرادات تم الإفصاح عنها في تقارير المبادرة

أكثر من ٨٠ شركة داعمة للمبادرة

يدعم أكثر من ٨٠ شركة من أكبر شركات النفط والغاز والتعدين في العالم مبادرة EITI وتشارك في عملية المبادرة بنشاط من خلال الأعمال التي تقوم بها تلك الشركات في البلدان المنفذة للمبادرة، ومن خلال التزاماتها على المستوى الدولي، وعبر الروابط الصناعية. حصلت المبادرة أيضاً على دعم أكثر من ٩٠ مؤسسة استثمار عالمية تدير مجتمعة أعمالاً تزيد قيمتها على ١٩ تريليون دولار أمريكي.

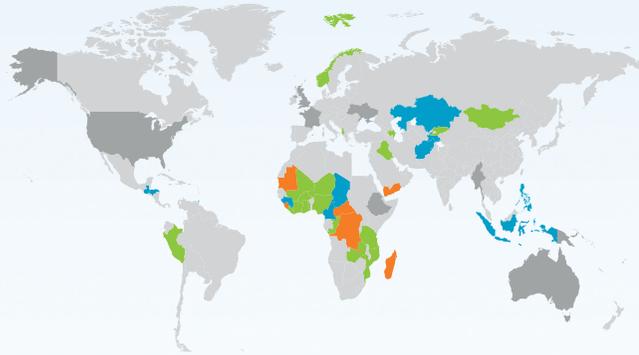
تحالف عريض من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية يدعم المبادرة

تشارك منظمات المجتمع المدني في مبادرة EITI مباشرة ومن خلال حملة "انشر ماتدفعه" التي يدعمها أكثر من ٤٠٠ منظمة غير حكومية في مختلف أنحاء العالم.

تضم المنظمات الدولية التي تدعم مبادرة EITI: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية الإقليمية. تقدم تلك المنظمات الدعم الفني والمالي للبلدان المنفذة للمبادرة، وتدعم جهود نشر فكرة المبادرة.

يدعم مبادرة EITI عدد من الحكومات تضم استراليا، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والنرويج، وأسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. توفر تلك الحكومات دعماً سياسياً وفنياً ومالياً للمبادرة، على المستوى الدولي وعلى مستوى البلدان. كما توفر دعماً مالياً عبر دعم ثنائي مباشر للبلدان التي تنفذ المبادرة أو من خلال صندوق ائتماني تساهم فيه عدة جهات مانحة ويديره البنك الدولي.

تم اعتماد مبادرة EITI كذلك من قِبَل الأمم المتحدة، ومجموعة الدول الثماني، G8، ومجموعة الدول العشرين G20، والاتحاد الإفريقي، والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، والاتحاد الأوروبي.



- بلدان ممثلة بالمبادرة
- بلدان مرشحة للمبادرة
- بلدان تم تعليق اشتراكها في المبادرة
- بلدان أعلنت التزامها بتنفيذ المبادرة*

* تقوم استراليا حالياً بإجراء ممارسة تجريبية للمبادرة



للمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا على الويب www.eiti.org. أو متابعتنا على تويتر @EITlorg.

الموقع على الويب www.eiti.org
البريد الإلكتروني secretariat@eiti.org
الهاتف +47 800 00 222
الفاكس +47 802 30 228
العنوان EITI International Secretariat,
Ruseløkkveien 26,
0251 Oslo, Norway



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



www.facebook.com/transparency.kuwait



www.youtube.com/kuwaittransparency



[Transparencyorgkw](https://twitter.com/Transparencyorgkw)



[@Kwttransparency](https://www.instagram.com/Kwttransparency)

هاتف: 1/22530960 (+965) - فاكس: 22530962 (+965) Fax:

الكويت، الروضة، قطعة 1، شارع علي سليمان أبو كحيل، منزل 18.

E-mail: info@transparency.org.kw - www.transparency.org.kw